

القمة الاقتصادية في بيروت... إيجابيات أبعد من الكلفة؟

عام 2009 : القمة العربية الأولى في الكويت

عام 2011 : القمة العربية الثانية في شرم الشيخ

عام 2013 : القمة الاقتصادية العربية الثالثة في الرياض

عشية انعقاد الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في بيروت، يبدو أن التحضيرات اكتملت استعداداً للحدث الكبير الذي يستضيفه لبنان بعد الكويت عام 2009 ومصر 2011 وال سعودية 2013. فأنجزت اللجنة العليا التي تم تشكيلها برئاسة المدير العام لرئاسة الجمهورية أنطوان شقير وتضم 12 عضواً يمثلون رئاسة الحكومة والوزارات المعنية، الترتيبات الازمة، فيما تقرر نقل اعتماد من احتياط الموازنة إلى موازنة رئاسة الجمهورية بقيمة 11.3 مليار ليرة، مساهمة مالية للجنة العليا لتنظيم القمة، علماً أنه يحق للجنة العليا الاستعانة بمن تراه مناسباً في إنجاز عملها. ولكن بعد مباشرة اللجنة عملها تبين أن هذا الاعتماد غير كاف، فتقرر نقل اعتماد آخر بقيمة 3.7 مليارات ليرة، ليصل المجموع إلى 15 مليار ليرة، وهو اعتماد أيضاً قد لا يكفي وفق ما أوردت "الدولية للمعلومات"، فنحتاج إلى مبالغ أخرى، علماً أن مصادر أخرى قدرت الكلفة بين 15 و22 مليار ليرة. أمام هذه التكلفة الكبيرة في زمن "أفلام الخزينة"، ثمة من يسأل عما يمكن أن يجنيه لبنان مادياً ومعنوياً من انعقاد هذه القمة في بيروت، خصوصاً أن انعقادها ترافق مع إجراءات أمنية مشددة استدعت إغلاق منطقة الوسط التجاري وعدد من الطرق المؤدية إليها، مع ما يستتبع ذلك من شلل للحركة التجارية في المنطقة. والمعلوم أن كلفة انعقاد القمم تأخذ في الاعتبار الكثير من الأمور، وفي مقدمها كلفة التجهيزات الأمنية لمكان انعقاد القمة، وتأمين الشخصيات العامة المشاركة من رؤساء الدول والملوك والأمراء، وتأمين مقار لتنظيم القمة وأماكن استضافة الشخصيات، إضافة إلى كلفة الفنادق التي تقيم فيها الشخصيات العامة والوفود، وتتكليف أخرى منها تعطيل الأنشطة في المنطقة المستضيفة للقمة، وخلال تنقل القادة، وغيرها من التكاليف المباشرة وغير المباشرة. ولكن هذه التكاليف، لا تعتبر في رأي الخبرير المالي والاقتصادي شربل قرداحي ذات أهمية امام الإيجابيات المعنوية والمادية التي سيجنيها لبنان من خلال انعقاد القمة في عاصمته بيروت، خصوصاً أنها تأتي استكمالاً للقمة العربية التي عقدت في الرياض سنة 2013، وما أفضت إليه من قرارات تصب في مصلحة لبنان." أول هذه القرارات وفق قرداحي يتعلق بتعزيز رأس المال المؤسسات المالية والصناديق العربية المشتركة وكذلك الشركات العربية المشتركة التي تساهم بشكل فعال في مشاريع تتعلق بالبني التحتية في لبنان. كما تم التركيز على موضوع الصحة، ويمكن لبنان تقديم الكثير على هذا الصعيد، خصوصاً أن مستشفياتنا ونظمنا الصحي متتطور، إضافة إلى أهداف أخرى تتعلق بالتجارة والسياحة البينية، علماً أن لبنان متقدم في مجال الخدمات والسياحة وخصوصاً السياحة الدينية التي يمكن أن تكون عامل جذب للعرب. والاهرم في رأي قرداحي هو ما خلصت إليه القمة في الرياض من قرارات تقضي بضرورة أن تستوعب السوق العربية النفط والغاز من الدول العربية، أي أن الأولوية هي لبيع النفط والغاز لدول المنطقة، "إذ يمكن لبنان الافادة على المدى القصير لكونه بلداً مستورداً للنفط (4 مليارات دولار سنوياً)، إذا اشترينا من الدول المنتجة نخفض عجزنا التجاري السنوي. وعندما نبدأ بإنتاج النفط نحتاج إلى أسواق، وهذه الأسواق يمكن أن نؤمنها من الدول العربية". هذه الأمور وفق ما أكد قرداحي، سيستمكن بحثها في لبنان، فيما لا تزال مسألة البحث في إعادة اعمار سوريا غير مؤكدة ما إذا كانت ستتم مناقشتها في بيروت أو في تونس. أما في الشق المعنوي، فيشير قرداحي إلى أن هذه القمة تأتي في وقت يطوي العالم العربي صفحة الحروب والثورات التي بدأت منذ سنة 2011، "هذه الصفحة الجديدة يتم فتحها في لبنان الذي سيصبح أداة الوصل في هذه المرحلة ومرحلة الاستقرار المقبلة".

مشاريع "سيدر"

وإذا كان قرداحي يرى أهمية القمة من خلال ما أفضت إليه القمة الاقتصادية في الرياض، فإن رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير يعتبر أن "انعقاد القمة في بيروت يعني أن لبنان لا يزال في قلب العالم العربي وفي ضميره". أما الجانب الاهم في رأيه فهو منتدى القطاع الخاص الذي عقد أمس في حضور أكثر من 400 مشارك من لبنان و24 بلداً عربياً وأجنبياً، وشكل منصة لشرح مشاريع "سيدر"، وما يمكن رجال الاعمال العرب أن يفيدوا من خلال توظيف أموالهم في مشاريع مستقبلية، والدخول شركاء في تنفيذ مشاريع بالشراكة مع اللبنانيين، خصوصاً أن لبنان أقرَّ أخيراً قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

"ميني دورة اقتصادية"

من المؤكد أن القمة أعادت خريطة عقد المؤتمرات بعد غياب دام سنوات، إلا أن الاهم وفق رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شمامس أنها جاءت في وقت أحوج ما يكون إلى إعادة وضع لبنان على الخريطة الاقتصادية الإقليمية، بعدما كان لبنان عضوا فاعلا في الاقتصاد العربي. فالقمة، في رأي شمامس، حدث استثنائي للبنان، خصوصا أنها تتعهد على مستوى رؤساء دول وحكومات بما يثبت أن الدول العربية لا تزال تنظر إلى لبنان نظرة اقتصادية، وهذا مهم لأن لبنان في حال من الدرك الاقتصادي غير المسبوق، فيما الاشتباك السياسي على أشدّه داخليا. ومن الإيجابيات التي يشدد عليها شمامس ما يتعلق بالناحية العددية، حيث يتذكر أن يوم المنتدى المئات من المشاركون وممثلي الوسائل الإعلامية الذين سيأتون حركة كبيرة في البلاد على فترة 4 أيام أو ما يمكن تسميته "ميني دورة اقتصادية"، على أن تتركز الافادة في القطاع الترفيهي والسياحي والتجاري". ويتطبع شمامس إلى الموضوعات التي ستتطرق إليها القمة وخصوصا إعادة موضوع اعمار سوريا "إذ يهمنا كلبنانيين أن توضع هذه المسألة على السكة، لأننا نأمل أن نفيد من عملية إعادة الاعمار". ولكن الاهم في رأي شمامس هو المبادرة الاقتصادية التي سيعملن عنها رئيس الجمهورية ميشال عون في كلمته الافتتاحية والتي سيلعب فيها لبنان دورا محوريا.

من هي الدول الأعضاء في القمة؟

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، جمهورية القمر المتحدة، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.